طالبوا حكومة الوفاق الوطني يجعل الاقتصاد على رأس أولوياتها:

اقتصاديون يوصون بتنفيذ خطة عاجلة لرفع الموارد العامة للدولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

كتب/ أحمد الطيار

● قال خبراء اقتصاد ومسؤولون في القطاع الخاص اليمني أن اليمن بحاجة ماسة لتنفيذ خطة اقتصادية عاجلة لرفع وتائر النمو الاقتصادي وتلافي الخسائر التي مني الاقتصاد الوطني بها خلال العام الحالي إثر الاحتجاجات المناهضة للحكومة وذلك بالتركيز على رفع الموارد العامة للدولة وتحقيق استقرار اقتصادي يكون قادرا على جذب استثمارات جديدة واسعة المجال.

وشدد الخبراء على ضرورة أن تتبنى حكومة الوفاق الوطني برئاسة الأستاذ محمد سالم باسندوة أجندة اقتصادية في المقام الأول لمجابهة الأوضاع الاقتصادية المتفاقمة وإعادة الاقتصاد الوطني إلى مساره الصحيح .

واعتمد الخبراء في تقييمهم و تخوفهم من التأثيرات السلبية على الاقتصاد الوطني على تقرير حكومي أكد تراجع الموارد العامة للدولة إلى ١٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام ٢٠١٥م وذلك من ٢١,٣٪ في عام ٢٠١٠م .

ودعا الخبراء حكومة الوفاق الوطني لتبني خطة تنموية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ حزمة من السياسات والإجراءات تغطي جوانب الإيرادات والنفقات وإصلاح إدارة المالية العامة، بالإضافة إلى التطبيق الكامل للضريبة العامة على المبيعات وزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال رفع الضرائب على سلع الكيف .

وفي مقابل تلك المخاوف شدد الخبراء على أن تقوم الحكومة ومن خلال الخطة الخمسية الرابعة ٢٠١١-٢٠١٥م بمضاعفة جهود محاربة التهرب الضريبي، والتهريب الجمركي ومن ذلك دراسة جدوى إضافة طابع البندول على مجموعة من السلع المستوردة وخاصة الأدوية. بالإضافة إلى رفع كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي من خلال تشديد آليات الرقابة والمحاسبة على العاملين في مجال التحصيل الضريبي والجمركي مع تطبيق قانون الذمة المالية وتطوير آليات وأساليب التحصيل الضريبي وخاصة نظام المقاولات المتبع في تحصيل ضريبة القات وكذا مواصلة تبسيط وأتمتة الإجراءات الجمركية بما في ذلك تحديث نظام الأسكودا الإلكتروني (ASCUDA).

وتشير البيانات المالية إلى تحقيق الإيرادات العامة نمواً سنوياً متوسطاً وصل إلى ٩,٢٪ مقارنة بالنمو المستهدف في إطار الخطة والبالغ ٦,٧٪، ومع ذلك فقد تراجعت الأهمية النسبية للإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي من٣٢,٣٪ عام ٢٠٠٦م، إلى ٢١٪ عام ٢٠٠٩م، ويتوقع أن تصل في عام ٢٠١٠م، إلى ٢٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تراجع الإيرادات النفطية خلال العامين ٢٠٠٩ - ٢٠١٠م، جراء تراجع أسعار النفط في السوق الدولية وتراجع الإنتاج من النفط الخام خلال الفترة ، حيث تراجعت الإيرادات النفطية من ٧٣,١٪ من إجمالي الإيرادات العامة عام ٢٠٠٦م، إلى ٥٨,٣٪ عام ٢٠٠٩م، ويتوقع أن تمثل ٥٠,٧٪ من الإيرادات العامة خلال العام ٢٠١٠م.

أما بالنسبة للإيرادات العامة غير النفطية فقد استهدفت الخطة الخمسية الثالثة زيادتها لتصل إلى مابين ٣٠-٤٠٪ من إجمالي الإيرادات العامة فقد حققت نمواً سنوياً متوسطاً بلغ ١٥,٤٪ لترتفع من ٢٦,٩٪ من إجمالي الإيرادات العامة عام ٢٠٠٦م، إلى٤١,٧٪ عام ٢٠٠٩م، ويتوقع أن تصل في عام ٢٠١٠م، إلى ٤٩,٣٪ من إجمالي الإيرادات العامة ، و بلغ متوسط مساهمتها السنوية إلى إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة ٣٥,٧٪.

دراسة: الفقر لا يزال من أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع اليمني

خاص/«الثورة»

□ أكدت دراسة علمية أن الفقر لا يزال من أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع اليمني وتتفاوت نسبه بين سكان الريف والحضر، في الريف ٤٠,١٪ مقابل ٢٠,٧٪ في الحضر، والفقر بين هذه الشرائح الاجتماعية لا يزال يتمثل في فقر الدخل والغذاء بالإضافة إلى الحرمان المادي والاجتماعي والنفسي.

وأشارت إلى ضعف التدخلات التنموية بشكل عام في خطة التنمية الثالثة لمعظم المناطق التي استهدافتها في الدراسة السابقة لأصوات الفقراء، بالإضافة إلى عدم توفر تدخلات مباشرة تستهدف المرأة وتحسين إنتاجيتها سواء في الحضر أو الريف بالرغم من الأدوار والأعباء التي تتحملها المرأة خاصة المرأة الريفية.

وتطرقت دراسة أصوات الفقراء الى محدودية البيانات والمعلومات التي بنيت على ضوئها افتراضات خطة التنمية الثالثة وتوقعاتها للتغيرات المحتملة في الاقتصاد وتأثير ذلك على تخفيض معدلات الفقر.

وبينت أنه على الرغم من التحسن الملموس في المؤشرات النقدية ووضع الموازنة العامة خلال الفترة الماضية، إلا أن المؤشرات الكلية المتعلقة بنمو وتطور القطاعات الاقتصادية الواعدة والمعول عليها قيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل بقيت دون المخطط، وعلى العكس من ذلك فقد انخفضت مؤشرات القطاع السمكي، ناهيك عن التدهور المسجل مؤخراً في إنتاج النفط، فيما بقيت مؤشرات القطاع الزراعي عند مستويات متواضعة لا تتناسب مع الأهداف الطموحة للتخفيف من الفقر على مستوى الريف، كما ظل القطاع السياحي رهينة للأعمال المشينة كاختطاف السياح وتدهور الأوضاع الأمنية في بعض أجزاء الوطن.

وشهدت المؤشرات الوسيطة للبنية التحتية تطوراً ملموساً على مستوى الكم، كالطرق والكهرباء والنقل والمياه والصرف الصحي، في حين تدهور مستوى الجودة ومدى وصول وحصول المواطنين على ذلك النوع من الخدمات.

ولفتت الى وجود موارد اقتصادية غير مستغلة في الوقت الحاضر، وهناك مؤشرات عديدة على وجود عدد العاطلين وخصوصا بين الشباب الذين هم في سن العمل والذي يمكن استخدامهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي بدلا من إعاقته، وهناك طاقة غير مستغلة في عدد من قطاعات الاقتصاد وخصوصا الواعدة منها والتي يمكن أن تساهم في زيادة النمو الاقتصادي في حال السعي لاستغلال هذه الطاقة غير المستغلة.

٩٠٪ من اليمنيين متشائمون من الاقتصاد الوطني

كتب /أحمد الطيار

● كشف استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «جالوب لأبحاث الرأي العام في اليمن »، أن غالبية المواطنين متشائمون من الوضع الاقتصادي، وأن ١٠٪ فقط يرون أن الظروف الاقتصادية في بلدهم «جيدة»، فيما ترى نسبة ٣٪ أن الوضع الاقتصادي يتحسن.

وأشار الاستطلاع، الذي أجري نهاية يوليو الماضي وأعلنت نتائجه أخيراً، أن ٥ ٪ فقط من اليمنيين يرون أن الوقت ملائم للبحث عن وظيفة. وأظهر أن «هذا اليأس يعكس بقوة التغييرات الكثيفة التي يشهدها اليمنيون في المناخ السياسي، والتي تسببت في حدوث نقص في الأطعمة والسلع وترد في ظروف العمل». ولفتت إلى أن اليمن يعاني في شكل خاص من «الهشاشة»، على الرغم من أن الكثير من دول الشرق الأوسط تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية جادة.

وبين أن ٤٢ ٪ من اليمنيين الذين شملهم الاستطلاع لم يتوافر لديهم العام الماضي، المال لشراء طعامهم، بينما أكد ٢٩ ٪ من المستطلعين أنهم لا يستطيعون توفير مأوى ملائم أو منزل. ولفت إلى أن سبعة ٪ قالوا إنهم يعيشون في شكل مريح، بينما اعتبر ٣١ ٪ أنهم يعتمدون على مدخولهم الشخصي فقط لتأمين حاجاتهم المنزلية، وأكد ٦٢ ٪ من المستطلعين أنه يصعب عليهم تأمينها.

تسجيل ١٤ مشروعا خدميا في النصف الاول

خاص / الثورة

بلغ عدد المشاريع الخدمية خلال النصف الاول من العام الجاري ١٤ مشروعا ، وهي نفس العدد خلال الفترة المقابلة من العام الماضي . كما يتوقع أن توفر المشاريع فرص عمل تقدر بـ٥٢٤ فرصة مقارنة بـ٤٩٥ فرصة وبزيادة تقدر بـ٥,٩٪ .

وارتفع رأس المال الاستثماري للمشاريع المسجلة في قطاع الخدمات خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م إلى ٩ مليارات و٣٥٩ مليون ريال وذلك من ٥ مليارات و٢٥٢ مليون ريال في الفترة المقابلة من العام الماضي .

وبينت النشرة الفصلية الصادرة عن دائرة المعلومات والإحصاء بقطاع الترويج بالهيئة العامة للاستثمار نمو رأس المال الاستثماري بنحو ٧٨,٢٪ في النصف الأول من العام الجاري .

نمو الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص

خاص / الثورة

شهد الائتمان المحلي نمواً سنوياً متوسطاً خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م بلغ ١٧,٣٪ ، إلا أن أهميته إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد (٧٪) في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠م .

وعزا تقرير حكومي هذا المستوى المنخفض إلى الحذر الشديد من جانب البنوك التجارية والإسلامية في تقديم القروض للقطاع الخاص من ناحية ، ومن ناحية أخرى إلى عدم طلب قروض كبيرة من قبل القطاع الخاص فضلاً عن أن معظم القروض التي تقدمها البنوك التجارية هي عبارة عن قروض قصيرة الأجل وتتجه في الغالب نحو قطاع التجارة وتمويل الواردات ، على حساب الائتمان المقدم للقطاعات الإنتاجية .

توقعات بزيادة نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٧,١٪

خاص / الثورة

توقع تقرير حكومي زيادة نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي من ١٤,٤٪ عام ٢٠١٠م إلى ١٧,١٪ في عام ٢٠١٥م .

وتستهدف الحكومة رفع كفاءة وإنتاجية القطاع العام من خلال زيادة نفقات الصيانة والتشغيل للأصول والمرافق العامة القائمة حالياً وتوسيع تغطية الخدمات الحكومية الأساسية، كما تسعى إلى رفع إنتاجية القوى العاملة الوطنية من خلال تحقيق تقدم كمي ونوعي في تنمية الموارد البشرية وإقامة بنية تحتية متطورة تلبي متطلبات أحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتمهد الطريق أمام نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص وذلك عبر اتباع سياسة مائية وبيئية سليمة، وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لقطاع الكهرباء، وتطوير شبكة النقل من طرقات وموانئ ومطارات. إضافة إلى الاستمرار في تطوير المناطق الحرة وإنشاء المدن الصناعية كمناطق جذب للاستثمار وبؤر للنمو.

وتعتزم الحكومة توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال تطوير علاقات التعاون التنموية مع مجتمع المانحين ولما من شأنه حشد المزيد من القروض الميسرة والمساعدات المالية والفنية الخارجية بما يسمح بتمويل المشاريع الجديدة للبرنامج الاستثماري للخطة.

وكان الادخار المحلي قد انخفض إلى ٤٤٧,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٩م مقارنة مع ١١٠,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧م محققاً معدل نمو سنوي سالب بلغ ١٤,٥٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م وذلك نتيجة تراجع الادخار العام بشكل كبير والذي حقق معدل نمو سنوي سالب بلغ ٢٥٪ وانخفاض معدل نمو الادخار الخاص بمعدل سنوي١٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م، وهو الأمر الذي يعني اتساع فجوة الادخار من ٣١٤,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٥٨٢,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٩م، ما أدى إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لتمويل الاستثمارات المطلوبة .

فيما ارتفع حجم الإصدارات الفعلية إلى ١,٦ تريليون ريال

دراسة: أذون الخزانة استنفدت أغراضها والمطلوب طرح أدوات مالية بديلة

خاص/ الثورة

□ كشفت دراسة حديثة أن حجم الإصدار لأذون الخزانة بالقيمة الفعلية شهد تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من ديسمبر ١٩٩٥م حتى مايو ٢٠١٠م، إذ ارتفع حجم الإصدارات بالقيمة الفعلية من (٣٩.٣٦٠) مليون ريال في ديسمبر ١٩٩٦م، إلى (١.٦١٧.٥٢٤) مليون ريال في ديسمبر ٢٠٠٩م، بمعنى أن حجم الإصدار خلال هذه الفترة زاد بحوالي أربعين ضعفاً، وبمعدل نمو سنوي يتراوح بين (١٧٣,٨ ٪) في العام ١٩٩٧م، و(٦,٩- ٪) في العام ٢٠٠٩م.

وبينت الدراسة التي أعدها الدكتور محمد عبدالحميد بعنوان "تقييم أذون الخزانة وبدائلها في الجمهورية اليمنية"، أن أذون الخزانة قد استنفدت أغراضها وفشلت على الأقل منذ العام ١٩٩٨م في تحقيق الأهداف التي قررها القانون، وبالتالي فإننا بحاجة إلى ابتكار وطرح أدوات مالية بديلة يمكن أن تحقق الأهداف السابقة التي قررها القانون، ولعل من أهم تلك الأدوات ما يُعرف اليوم بالصكوك الإسلامية والتي تم تطبيقها في كثير من بلدان العالم بما فيها غير الإسلامية.

وأشارت الى تعرض الاقتصاد اليمني بعد حرب صيف ١٩٩٤م لهزات عنيفة نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت فيه سلباً وبشكل كبير، الأمر الذي حدا بالحكومة إلى تبني برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي والنقدي وبدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين، وظهر نتيجة لذلك – وتحديداً منذ العام ١٩٩٥م ولأول مرة في اليمن – ما اصطلح عليه بأذون الخزانة، وعلى الرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية التي ارتبطت بها أذون الخزانة منذ العام ١٩٩٨م، إلا أن السلطات استمرت في إصدارا أذون الخزانة وبنسب متزايدة، وهو ما جعل من تلك السياسة عرضة للتشكيك في مدى قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ووفقا للدراسة فإن أذون الخزانة (نسبة إلى خزينة الدولة) تعتبر من أدوات عملية الاقتراض قصيرة الأجل من قبل الحكومة، ويقصد بالأذون: إذن من الحكومة للبنك المركزي بإصدارها ووعد منها للمشتري بسدادها (مكتوب على وثيقة إذن الخزانة)، ومدة الإذن الواحد تتراوح بين شهر إلى عام كامل من تاريخ إصداره، ويطلق عليها أحيانا مسمى السندات الحكومية كون الحكومة من خلال البنك المركزي تصدرها للاكتتاب العام بعائد ثابت.

وأضافت : في ضوء التراجع الاقتصادي الذي شهدته اليمن منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، والذي نتج عن تضافر مجموعة من العوامل والتغيرات الداخلية والخارجية التي عانت منها اليمن في تلك الفترة ومنها: انخفاض التحويلات الخارجية، ارتفاع حجم المديونية الداخلية والخارجية، ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة، ارتفاع معدلات التضخم، النمو السالب في الناتج المحلي، استفحال البطالة وارتفاع معدلاتها، تبنت الحكومة بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حزمة من الإصلاحات المالية والاقتصادية تمثلت في إجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية الهادفة إلى إصلاح وتهيئة البنية الاقتصادية في اليمن، والتي كان من أهمها البدء في تمويل الموازنة العامة بأدوات غير تضخمية عن طريق إصدارات الدين العام حيث بدأت بإصدار أذون الخزانة المحلية كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي، وذلك لتحقيق هدفين هما: تمويل المشاريع الاستثمارية، وسحب فائض السيولة النقدية وتوجيهها لأغراض المنفعة الاقتصادية العامة.

ولفتت الى الآثار الاقتصادية الناجمة عن أذون الخزانة والتي أدت الى حدوث العديد من المشاكل الاقتصادية حيث تشمل الآثارحرمان القطاع الخاص من الموارد التي اتجهت للاستثمار في أذون الخزانة وتراجع نسب نمو الأرصدة النقدية المتاحة لدى البنوك، وبالتالي إضعاف قدرة البنوك التجارية على منح القروض، وهو ما يعني التأثير سلباً على حجم الاستثمارات في الاقتصاد كما أن ارتفاع أسعار الفائدة على أذون الخزانة شكل عامل جذب كبير للمستثمرين بما فيهم البنوك والمؤسسات، الأمر الذي أدى إلى مزاحمة الاستثمار المالي للاستثمار العيني (الإنتاجي)، وهو ما أثر سلباً على حجم الاستثمارات الحقيقية في الاقتصاد.

كما أن ارتفاع تكاليف إصدار أذون الخزانة أسهم في الحد من قدرة الدولة على دعم الاستثمار العام لاسيما وأن معظم مبالغ تلك الإصدارات تم توجيهها لتغطية الإنفاق الجاري.

وأوضحت الدراسة أن الموقف القائم لأذون الخزانة يتعدى بنسب عالية جداً نسب عجز الموازنة العامة في الدولة، لدرجة أن الموقف القائم لأذون الخزانة وصل في العام ١٩٩٩م إلى أكثر من أربعين ضعفاً من قيمة العجز، كما أنه في السنوات ٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٦م استمرت إصدارات أذون الخزانة رغم أن الموازنة حققت فائضاً، الأمر الذي يشير إلى وجود انحراف عن الهدف المرجو من استخدام أداة أذون الخزانة في هذا المجال وهو تمويل عجز الموازنة بصورة كفؤة وفاعلة، وهو ما ينذر بتحقيق أهداف سلبية معاكسة تتمثل في زيادة احتمالات العجز مستقبلاً نتيجة لزيادة الإصدارات وزيادة الأعباء المترتبة عليها.

كما ساهمت إصدارات أذون الخزانة في خفض معدل التضخم السنوي خلال السنوات الأولى من الإصدار، حيث انخفض المعدل من ٦٢,٥٪ عام ١٩٩٦م إلى (٤,٦٪) عام ١٩٩٨م، إلا أن الحكومة وكما هو ملاحظ من الجدول لم تستطع من خلال الاستمرار في إصدارات أذون الخزانة أن تؤثر إيجاباً في تخفيض نسبة التضخم السنوي، حيث عاود معدل التضخم الارتفاع بعد ذلك ليتراوح فيما بين (٨٪ و١٢٪).

كما أن استمرار تراجع سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي يسير بشكل شبه متوازٍ مع النمو في إصدارات أذون الخزانة، وهو ما يشير إلى أن أذون الخزانة لم تستطع تحقيق الهدف المرجو منها والمتمثل في تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.

٥٩٥ مليار ريال الإيرادات النفطية في النصف الأول

خاص / الثورة

بلغت الإيرادات النفطية الفعلية الأولية خلال الفترة (يناير -يونيو) ٢٠١١م نحو ٥٩٥,٩ مليار ريال بينما التقديرات لنفس الفترة ٣٤٨ مليار ريال وبزيادة تقدر بـ٢٤٧,٩ مليار ريال.

وقد حققت الإيرادات النفطية نموا كبيرا خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م مقارنة بالتقديرات المتوقعة لنفس الفترة ، حيث نمت بنحو ٧١,٣٪ .

وترجع الزيادة المتحققة في الإيرادات النفطية إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية والتي تجاوزت عتبة الـ١٠٠ دولار للبرميل في بعض الأشهر، ومن المتوقع أن تحقق الإيرادات النفطية عائدات كبيرة خلال العام الجاري وذلك بالرغم من الانقطاعات المتكررة لأنبوب التصدير لنفط مارب ، حيث أن ارتفاعات الأسعار ستؤدي إلى زيادة عوائد التصدير مما سيؤدي إلى ارتفاع إيرادات النفط .

الأنشطة الصناعية لجمع وتنقية المياه تحقق قيمة إنتاجية تفوق ٣٦ مليار ريال

كتب /أحمد الطيار

● ارتفعت قيمة إنتاج الأنشطة الصناعية لجمع وتنقية المياه في بلادنا إلى ٣٦ مليارا و٢٧٧ مليون ريال منها ٢٠ مليارا و٥٧٨ مليون ريال قيمة الإنتاج للشركات والمؤسسات والمصانع التابعة لقطاع الخاص .

وبحسب احدث بيانات الناتج الصناعي لبلادنا والصادر حديثا عن الجهاز المركزي للإحصاء فإن كميات المياه المنتجة من مؤسسات القطاع العام والمباعة للمستهلكين في عموم محافظات الجمهورية ارتفعت إلى ١٠١مليون و٢٤٠ ألف متر مكعب انتفع منها ٤ ملايين و١٦٨ الف نسمة مقارنة بـ ٩٨ مليونا و٢٦٤ ألف متر مكعب في ٢٠٠٩م .

ورغم أن بلادنا تعتبر من بين عشر دول تعاني شح المياه في العالم والأفقر من حيث الموارد في الشرق الأوسط. فقد أصبحت أنشطة جمع وتنقية وتوزيع المياه أحد الأنشطة الصناعية المهمة في الناتج الصناعي الإجمالي حيث تساهم بحوالي ٦٪ من قيمة الإنتاج الصناعي بشقيه الخاص والعام .

كما باتت هذه الصناعة تحقق قيمة مضافة كبيرة بلغت في القطاع الخاص ١٤ مليارا و٤٢٢ مليون ريال فيما بلغت في القطاع العام ١٤١٠ مليارات و١٤٥ مليون ريال .

وتشغل هذه الصناعة من الأيادي العاملة ما يفوق ١٠ آلاف و٥٦٠ عاملا في القطاعين العام والخاص تبلغ قيمة الأجور التي يتقاضونها ٧ مليارات و٣٠٥ ملايين ريال .

ومن الناحية الاقتصادية تعد اليمن من الدول التي تواجه أزمة حقيقية في تجدد مصادر المياه ويعود السبب بشكل كبير إلى الزراعة التي تعتمد على المياه الجوفية الموجودة في الآبار العميقة والتي يتم حفرها بشكل عشوائي من قبل المزارعين لري أشجار القات ، وتقدر الوكالة الألمانية للتنمية ((gtzأن الزراعة مسؤولة عن أكثر من ٩٠ ٪ من استهلاك المياه منها ٣٧ ٪ لري القات.

ويقول خبراء من وزارة الزراعة والري أن معظم المزارعين ما زالوا يستخدمون الطرق التقليدية في الري التي تدعى "الري بالغمر" بينما لا تروى سوى ٨ ٪ من الأراضي بالأساليب الحديثة، "مما يستنزف المياه الجوفية.

مضيفين : أن كمية المياه المستهلكة سنوياً تصل إلى ٣,٥ مليار متر مكعب، ٩٣ بالمائة منها تصرف في الزراعة و٦ بالمائة في الاستهلاك المنزلي و١ بالمائة في الصناعة. وتبلغ كمية المياه العذبة المتجددة ٢,٥ مليار متر مكعب سنوياً وبذلك تكون الفجوة بين المياه المستهلكة والمياه العذبة المتجددة مليار متر مكعب سنوياً .

ووفقا لتقديرات الوزارة فإن اليمن سيحتاج إلى ٤,٦ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٥ عندما يكون عدد سكان البلاد قد تضاعف كما أن معدل استهلاك الفرد من المياه في اليمن يصل حاليا إلى ١٢٥ متراً مكعب في العام ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٦٢,٥ متراً مكعب بحلول عام ٢٠٢٥، فيما يبلغ معدل استهلاك الفرد من المياه عالمياً ١.٥٠٠ متر مكعب سنوياً.

44
تتألق اليمن بانتصار الحكمة اليمنية وجعل مصلحة الشعب العليا فوق كل المصالح.